

تطوير التعليم في الأزهر

رؤية جديدة في مطلع القرن العشرين

بقلم

أ.د/ عبد الغني عبد الفتاح زهرة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين... وبعد

يأتي هذا البحث المعنون بـ تطوير التعليم بالأزهر - رؤية جديدة في مطلع القرن العشرين

كمحاولة لإلقاء الضوء على شخصيات بارزة وواضحة في العديد من المجالات والميادين الفكرية

والاجتماعية والسياسية، كانت لهم رؤية جديدة للإصلاح والتطوير بالأزهر، فهم أصحاب فكر

متجدد يقوم على توظيف الأفكار والأسس الدينية، بحيث لا تكون أفكارًا مجردة معزولة عن

مجتمعنا، إنه الفهم المتفتح والصحيح للدين وأحكامه، والذي يُقدر له البقاء والتعايش في ظل

التطورات الحديثة.

إن ما ينادي به اليوم من تجديد في الخطاب الديني وتطويره ليس بالأمر الجديد، وإنما سبق

وأن نادى به رواد الفكر الإسلامي الحديث، أمثال: جمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده،

لذلك كله اهتم الباحث بالمجال الإصلاحى للعلماء الذين رفعوا راية التجديد والتطوير للتعليم في

الأزهر وعلى رأسهم الإمام محمد عبده وتلاميذه في الأزهر الشريف، حيث تتركز اهتمامات هذا

البحث وحدوده في إطار ذلك المجال على بعض المحاور الرئيسية أهمها.

أولاً: طرق التعليم في الأزهر ومحاولات الإصلاح الأولى.

ثانيًا: أهم الملامح الإصلاحية التي تم إنجازها في مطلع القرن العشرين على يد الإمام محمد

عبده في الأزهر.

ثالثًا: دور تلاميذ الإمام محمد عبده في استكمال المسيرة الإصلاحية في الأزهر.

لقد كان الإمام محمد عبده أحد دعاة الإصلاح وأعلام النهضة العربية الحديثة، فقد ساهم

بعلمه واجتهاده في تحرير العقل العربي من الجمود والتقليد، وشارك في إحياء الاجتهاد الفقهي

لمواكبة التطورات الحديثة في العلم، ومسايرة حركة المجتمع الحديث وتطوره في مختلف المجالات، كما

سعى لتحرير الفكر الديني من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور

الخلافة، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، وإنه على هذا الوجه يعد صديقًا للعلم،

باعثًا على البحث في أسرار هذا الكون، داعيًا إلى احترام الحقائق الثابتة، كما حرص على إقامة

الصلات الممكنة بين العلم والدين، ومن خلال هذا الفكر المتجدد أراد أن يطرح رؤية جديدة

للتعليم في الأزهر، وينفذها ما أمكنه إلى ذلك سبيلًا رغم ضراوة المقاومة من أنصار التقليد من

جهة، وأعداء الأزهر والدين من جهة أخرى، وهو ما صمد له الإمام أحيانًا، وعانى منه أحيانًا

أخرى. كما سار على نهجه بعض مشايخ الأزهر في النصف الأول من القرن العشرين، مثل

الشيخ محمد مصطفى المراغي، والشيخ الأحمدى الطواهري، والشيخ مصطفى عبد الرازق.

أولاً: طرق التعليم في الأزهر ومحاولات الإصلاح الأولى:-

كان التعليم في الأزهر قبل القرن العشرين الميلادي قاصراً على العلوم الشرعية والدينية والعربية مثل الفقه والحديث والتفسير والبلاغة، وكانت طرق الدراسة جامدة تعتمد على الحفظ والتلقين ومصادرهما المتون والحواشي والشروح، ومعظمها كتب منذ فترة طويلة بأسلوب لا يفهمه كثير من الطلاب، وربما العلماء الذين يدرسون لهم إلا أن الأزهر مع هذا كان معقلاً للغة العربية وملاً للطلاب لعلوم الدين ويحتفظ في أوقته بكثير من قوة هذه العلوم وحيويتها⁽¹⁾، ولعل هذا ما أثر أحياناً على اشتغال الطلاب والعلماء بعلوم أخرى.

وعندما حضر إلى مصر الوالي العثماني أحمد باشا كور سنة 1748م، وكان من المشتغلين بعلوم الفلك والرياضة، وأراد أن ينمي علمه ويستزيد من علماء الأزهر في هذه العلوم فأجابوه بأنهم يجهلون تلك العلوم، ولا يشتغلون بتدريسها، فقال لهم الوالي «كنت أحسب مصر كما نسمع في بلادنا منبع العلوم والفضائل، فلما جئتها أخلفت ظني، وذكرت المثل القائل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»⁽²⁾.

فرد عليه أحد العلماء قائلاً: بل هي كما سمعتم معدن العلوم والمعارف، ولكن غالب أهل

(1) عبد العزيز الشناوي- الأزهر جامعاً وجامعة- ط1- مكتبة الأنجلو المصرية- 1983م- ص321.

(2) عباس العقاد- عبقرى الإصلاح والتعليم- الإمام محمد عبده- مكتبة دار الكتاب العربي، بيروت 1971م- ص30.

الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث.

فعاد الوالي يقول: وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية، بل هو من شروط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت، وتحديد القبلة، ومواعيد الأهلة، وغيرها.

وكان هذا الحوار بمثابة تنبيه لعلماء الأزهر وطلابه لمحاولة البحث في العلوم الحديثة وبعضهم كان لديه بعض العلم بما مثل الشيخ حسن الجبرتي والد المؤرخ المشهور⁽¹⁾.

بعد هذه الحادثة بعدة سنوات رأينا إجازة العالم الشيخ أحمد الدمنهوري ت 1788م وفيها بيان الدروس التي حضرها وأجادها وألف فيها وهي بجانب علوم الفقه واللغة دروس «الحساب والميقات والجبر والمقابلة...»⁽²⁾.

ثم ظهر بعد ذلك الشيخ حسن العطار (1190-1250هـ / 1776-1835م)، الذي شهد الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، وعاشر علماءها، واستفاد من زيارة معالمها، واجتهد بنفسه في تحصيل المعارف الحديثة، فدرس الطبيعة والفلك والهندسة والمنطق وعلم الميكانيكا، وألف

(1) تاريخ الجبرتي - مطبعة الأنوار المحمدية - ج 1 - ص 245 - وكان يجتمع يومي السبت والأربعاء لأخذ العلم عنده - وكان الوالي العثماني يقول: «لو لم أعتن من مصر إلا اجتماعي بهذا الأستاذ لكفاني: عبد العزيز الشناوي؛ الأزهر جامعًا وجامعة - ص 227.

(2) عباس العقاد - عبقرى الإصلاح والتعليم - ص 38.

رسائل في العمل بالأسطرلاب وغيره، ثم تولى مشيخة الأزهر فسعى إلى تعميم هذه العلوم، واجتذاب العقول الناشئة إليه، ولكن الطريق كان صعبًا مليئًا بالعقبات من أنصار الجمود والتقليد من المشايخ والطلاب الذين ارتضوا وضعهم هذا، وتحصنوا فيه مستندين على العادات المتأصلة، والتمسك بهذه النظم باسم الدين، وكان يحز في نفس الشيخ تأخر الأزهر بينما تنشأ المدارس الحديثة في مصر مثل مدرسة الهندسة والطب والألسن ويختار لها الطلاب من بين أبناء الأزهر النابغين، وترسل منهم البعثات إلى الدول الأوروبية، أما كان من الأولى أن يستفيد الأزهر بأبنائه هؤلاء في تطوير علومه ونظمه، محاطين بسياج من القيم الدينية، وأحداث نهضة كبرى في الأزهر⁽¹⁾.

وكان من أشهر هؤلاء الطلاب النوابغ الذين رشحهم الشيخ حسن العطار بنفسه ليسافر إلى الغرب وينتفع بفضل العلوم الحديثة تلميذه رفاعه الطهطاوي الذي تحسر فيما بعد على إهمال محمد علي للأزهر، وإحداثه للنهضة العلمية في مصر خارج نطاق الأزهر لحسابات سياسية (ليس هذا موضع دراستها)⁽²⁾.

(1) الإمام الشيخ محمد عبده- الأعمال الكاملة- ج2- ص327، 326؛ وأحمد تيمور باشا: أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث- القاهرة الطبعة الأولى 1967م- ص310.

(2) رفاعه الطهطاوي- مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية- ص372.

كما نبه علماء الأزهر إلى موضع تقصيرهم في تحصيل هذه العلوم وتدريسها، وتطوير الدراسة بالأزهر، وهو ما حدا بمشايخ الأزهر من بعده وخاصة الشيخ مصطفى العروسي والشيخ محمد المهدي على إحداث بعض الإصلاح والتطوير بالأزهر مثل إدخال علوم جديدة التي يتطلبها العمل في دواوين الحكومة، واختيار العلماء الصالحين للتعليم في الأزهر وهذا هو حال الأزهر عند ظهور الإمام محمد عبده⁽¹⁾.

ثانيًا: جهود الإمام محمد عبده في إصلاح التعليم بالأزهر:

بعد أن نال الإمام شهادة العالمية في الأزهر انطلق لبيدًا رحلة كفاحه من أجل العلم والتنوير، وبدأ التدريس في الأزهر حيث خطا أول خطواته في الإصلاح وهي أنه لم يدرس النحو والفقهاء كغيره من المشايخ، وإنما علم المنطق والفلسفة والتوحيد ليربي العقل ويهذب الخلق، ولم يكتف بالتعليم في الأزهر⁽²⁾، وإنما علم في دار العلوم عندما عين مدرسًا للتاريخ بها، ودرس لهم مقدمة ابن خلدون، وألف لهم كتابًا في علم الاجتماع وال عمران، وكان يقرأ في بيته لبعض الطلبة (تهذيب الأخلاق) للمفكر الفرنسي مسكويه، وتاريخ المدينة في أوربه وفرنسا لمؤلفه الفرنسي فرانسوا

(1) د. إبراهيم أحمد العدوي- الشرق الإسلامي في العصر الحديث مكتبة الشباب 1989م- ص70، 71.

(2) أنور حجازي- عمالقة ورواد- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة- ص127.

جيزو، وكان الإمام قد تعلم الفرنسية في الأربعين من عمره⁽¹⁾.

كما اتصل بالجرائد - وخاصة الأهرام - يكتب فيها مقالات في الإصلاح الخلفي والاجتماعي وبعد سنوات طويلة من النفي خارج مصر تنقل خلالها الإمام بين العديد من البلدان بسبب الأحداث السياسية والثورة العراقية، والاحتلال الإنجليزي لمصر، عاد الإمام ليجد كل شيء في يد الإنجليز، إلا أن هذا لم يثنه عن عزمه وشغله الشاغل وهو إصلاح المؤسسات الإسلامية مثل الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية، ورأى من أجل تحقيق ذلك واقعياً مسالمة الخديوي والاستعانة بالإنجليز في تحقيق ما ينوي عليه من إصلاح، لأنه كان يرى أن إصلاح الأزهر من الأهمية بمكان، فهو بمثابة إصلاح للأمة الإسلامية كلها⁽²⁾.

إلا أن الخديوي توفيق لم يساند الإمام إلا في إدخال بعض الإصلاحات الثانوية فلم يكن لديه استعداد لفهم التجديد المنشود، ولم ينظر إلى رؤية الإمام في الإصلاح بعين الرعاية والتقدير. وعندما تولى الحكم الخديوي عباس الثاني استبشر الناس بولايته خيراً، ورأوا فيها فاتحة عهد جديد، وتقدم الإمام إلى الخديوي عباس، وشرح له رؤيته في إصلاح الأزهر وتحويله من الحال التي كان عليها، وكان مما قاله له: إن لدى أئمتنا هذه المصالح الثلاث العظيمة (الأزهر، والمحاكم

(1) محمد ضياء الدين الرئيس - الشرق الأوسط في التاريخ الحديث - مكتبة الشباب - الطبعة الثانية 1965م - ص 167.

(2) محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده - الطبعة الثانية - دار الفضيلة 2006م - ج 1 - ص 425.

الشرعية، والأوقاف) فيمكنه أن يصلح الأمة كلها بإصلاحها، وقد تركها له الإنجليز لأنها دينية فهم لا ينازعونه فيها الآن، ولا يؤمن تدخلهم في شأنها إذا طال العهد، وساعدت الفرص، فيجب المبادرة لإصلاحها وخلاصة رأيه في ذلك أن يكون الأزهر جامعة بالمعنى الصحيح، يتلقى فيها الطلاب الثقافة الصحيحة التي تعدهم لأن يكونوا رجالاً عاملين، فيكون منهم لمصر وللإسلام قضاة ذو نزاهة أو أساتذة باحثون، وعلماء متخصصون، ومرشدون مخلصون يعملون على بث الآراء الدينية السليمة، ومكافحة البدع والخرافات⁽¹⁾.

وكلف الخديوي الإمام أن يضع مشروعاً للإصلاح، فشكّل الشيخ لمعاونته مجلس إدارة من كبار علماء الأزهر، وصار هو وصديقه الشيخ عبد الكريم سلمان⁽²⁾ - وكان يرى رأي الإمام في الإصلاح ومن أعضائه، وجعل مهمة ذلك المجلس الإشراف على التعليم والإصلاح بالأزهر⁽³⁾.

وسار الشيخ في إصلاحاته في أول الأمر بسرعة اغتناماً للفرصة حيث يدرك الشيخ تقلبات السياسة، وإمكانية نزع الخديوي تأييده له في أي وقت - وهو ما سيحدث بالفعل فيما بعد،

(1) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصري - الإمام محمد عبده - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - 1955م - ص 183.
(2) كان الشيخ عبد الكريم سلمان من علماء الأزهر، وممن يتولون الكتابة في الوقائع المصرية مع الإمام محمد عبده عندما تولى رئاسة تحريرها وكان من أنشط علماء الأزهر وكان بجانب عمله في الوقائع المصرية عضواً بالمحكمة الكبرى بمصر، وعضواً بالمحكمة الشرعية العليا. سليمان رصد - كنز الجوهر في تاريخ الأزهر - القاهرة/ 1323هـ، ص 168.
(3) محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام - ج 1 - ص 427.

وبذلك أتاحت الفرصة للإمام لإصلاح الأزهر الذي تمناه من يوم أن كان مجاورًا ساخطًا على سوء حاله وكان الإمام يتمنى أن يتم الإصلاح في الأزهر باقتناع كبار شيوخه ورضى أهله لكي يتم الإصلاح دون معارضة وإثارة الحساسيات التي عطلت الإصلاح به زمنًا طويلًا منذ أيام محمد علي.

ورغم هذا كان الإمام يدرك مدى الصعوبات التي ستواجهه، إذ أنه لابد قد قرأ المحاولات التي سبقته، وكيف ووجهت من قبل معارضي الإصلاح والتطوير، فالأزهريون كان يتزعمهم طائفة ألفت القديم حتى عدته دينًا، وكرهت الجديد حتى عدته كفرًا، وأفنت عمرها في فهم لفظ، تخريج جملة، وتأويل خطأ، فإذا أتى مصلح سمعوا الجو حوله، واحتموا بالدين يخيفون به الحكومة، ويكسبون به عامة الشعب، فيضطر المصلح إلى الانسحاب إن غضب أو المداراة والمسالمة والرضا بالموجود إن لم يغضب، وتضطر الحكومة أن تتخلى عن إصلاح الأزهر ما حبا في السلامة، وتبحث عن التطوير في أماكن أخرى⁽¹⁾.

وكانت أولى العقبات من شيخ الأزهر حينذاك الشيخ محمد الإنبائي الذي كثرت شكوى الأزهريين من سوء إدارته للأزهر ورفعوا العرائض إلى الخديوي بذلك، وطلبوا تغيير الأوضاع،

(1) أحمد أمين - زعماء الإصلاح - ص 317 - ود. إبراهيم صقر - مشكلة الحرية عند الشيخ محمد عبده - المؤتمر العلمي الثاني - القاهرة - ص 6.

فسعى بعض الناس لإقناعه بالاستقالة نظرًا لمرضه أيضًا، ولتعيين الخديوي الشيخ حسونة النواوي وكيلاً للأزهر في جمادي الآخرة سنة ١٣١٢هـ، وأخذت عليه العهد بإقامة الإصلاح الجديد الذي ينشده الإمام محمد عبده والاتفاق معه على هذا الإصلاح، فاضطر شيخ الأزهر لتقديم استقالته بعد أن ظل متشبثًا بها نحو ستة أشهر في المحرم سنة ١٣١٣هـ^(١).

وعندما صدر الأمر العالي من الخديوي بتشكيل مجلس إدارة الأزهر في رجب سنة ١٣١٢هـ من الشيخ حسونة النواوي رئيسًا والشيخ البشري والشيخ يوسف الحنبلي والشيخ عبد الكريم سلمان والإمام محمد عبده والشيخ عبد الرحمن الشربيني بصفتهم أعضاء فيه، اعتذر الشيخ الشربيني متعللاً بسوء صحته، ولكنه في واقع الأمر كان معارضًا للنظام الجديد ولخطوات الإصلاح^(٢).

ورغم هذه العقبات إلا أن الإمام كانت له عزيمة لا تلين، وهمة عالية، رغم ما أشير عليه أحيانًا بالتدريج والسير بهواده، حتى لا يكثُر معارضيه، ويألبوا عليه الرأي العام، وما أسهل استنارته حينذاك بشعارات دينية أو وطنية.

(١) كان الشيخ الإنباي قد أصيب بشلل قبل استقالته عام سنة ١٣١١هـ، وتوفي بعد استقالته بقليل في شوال سنة ١٣١٣هـ وعمره يومئذ 74 عامًا، علي عبد العظيم - مشيخة الأزهر - مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة 1998م - ج 1 - ص 260.

(٢) د. مصطفى رمضان - تاريخ الإصلاح في الأزهر - دار الوفاء بالقاهرة 1984م - ص 22.

وكان مجلس إدارة الأزهر فاتحة عهد جديد في تطوير التعليم بالأزهر، وخاصة في الفترة التي حفل فيها بعضوية الإمام وصديقه الشيخ عبد الكريم سلمان وتمكن من وضع قانون به كثير من الإنجازات، عكف عليه الإمام ووضع بنفسه، وكان هدفه أن يجعل إصلاح الأزهر كاملاً يقضي على كل أثر للجمود في الأزهر، وقدمه إلى الخديوي لإقراره، وساعدت بعض الأحداث في الأزهر حينذاك مثل حادثة رواق الشوام⁽¹⁾ إلى إقرار القانون في أسرع وقت من قبل الخديوي في العشرين من المحرم سنة ١٣١٤هـ.

واشتمل هذا القانون على ستة أبواب تتضمن على اثنتين وستين مادة، وتضمن الباب الأول تشكيل مجلس إدارة الأزهر من خمسة أعضاء غير الرئيس منهم ثلاثة من علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين بالحكومة، وانعقاده مرة كل خمسة عشر يوماً، واختصاصه وضع القواعد التي يسير التدريس عليها، وضبط الطلبة والأعمال وكل ما له علاقة بالأزهر والأبواب الأخرى تتعلق

(١) وقعت حادثة رواق الشوام في 19 من ذي الحجة سنة 1313هـ عندما حدث وباء الكوليرا بالأزهر، ومرض برواق الشوام بعض الطلاب، ورأت الجهات الصحية عزل طالب مصاب، ومنعه من الاختلاط بسائر الطلاب حرصاً على سلامة أهل الأزهر، فعارض طلاب الرواق هذا العمل الصحي محتجين بأن الشؤون الصحية كانت قد نقلت من قبل بعض الطلاب من الرواق، ولم يوقف لهم على أثر، واشتد الجدل بين الفريقين، واعتصم الطلاب بالأزهر، وأبلغ الأطباء الحكومة بأنهم أهينوا، فحضر محافظ القاهرة والشرطة، فرجمهم الطلاب بالحجارة، فأمر الحكمدار (رئيس الشرطة) عساكره بحصار الجامع الأزهر، وكسر أبوابه وإطلاق الرصاص على الطلبة فمات بعضهم في الحال، وتم القبض على عدد كبير من الطلبة الشوام والمصريين بل وبعض العلماء.

واستاء أهل الأزهر بسبب هذه الحادثة التي وصل صداها إلى شعوب العالم الإسلامي بل واستاء الخديوي أيضاً منها، ولكنها نهبت الحكومة إلى حال الأزهر وطلابه والجمود الذي كان سائداً في فكر الطلاب آنذاك. سليمان رصد: كنز الجواهر - 195 وما بعدها.

بإصلاح التعليم وأحوال الطلاب والعلماء في الأزهر.

وبدأ الإمام الإصلاح في التعليم بتجديد مدة الدراسة في الأزهر، فقد جرى العرف قبل ذلك على أن يقضي المجاورون من أعمارهم الأعوام الطوال في الأزهر، فحدد القانون بدء السنة الدراسية ونهايتها، كما حددت أيام العطلة، وكان الحال قبل ذلك بلا ضابط، وكان المشايخ والطلاب يمكنهم التغيب متى شاءوا واشتراط القانون أنه لا يعد من طلبة الأزهر إلا من بلغ خمس عشرة سنة على الأقل ويكون عارفاً بالقراءة والكتابة وحافظاً نصف القرآن على الأقل، ووجه الإمام عنايته بعد ذلك إلى نظام التدريس والامتحان، فاقترح أن تعقد للطلبة امتحانات سنوية، ولم يكن ذلك النظام معروفاً في الأزهر، واقترح المشروع مكافأة الطلبة المتفوقين لبث روح التفوق فيهم.

أما الامتحان النهائي فينقسم إلى قسمين امتحان شهادة الأهلية و امتحان شهادة العالمية، أما امتحان شهادة الأهلية فيكون لمن قضى ثمان سنوات فأكثر في الأزهر، ودرس ثمانية علوم على الأقل، وتؤلف لجنة الامتحان من ثلاثة من العلماء برئاسة شيخ الأزهر، وأما امتحان العالمية فيكون لمن قضى اثني عشرة سنة فأكثر بالأزهر، وتلقى علوم التوحيد والأخلاق الدينية والفقهاء وأصول الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والمنطق ومصطلح

الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية وتؤلف لجنة الامتحان من ستة من علماء الأزهر،
ومن ينجح في امتحان شهادة الأهلية يكون له الحق في وظائف الإمامة والخطابة وتدريس الوعظ
بالمساجد، ومن ينجح في امتحان شهادة العالمية يكون له الحق في التدريس في الأزهر وغيره
وخاصة الوظائف العالية⁽¹⁾.

وثالث الإصلاحات وأهمها، ويقضي بإلغاء دراسة بعض الكتب العقيمة كالشروح والحواشي
والتقارير، التي اعتاد المشايخ تلقينها الطلبة من غير فهم، واستعيض عن ذلك بكتب أنفع وأقرب
إلى مدارك الطلاب.

وقد حرص الإمام في هذه النقطة من الإصلاح أن تكون برأي كبار الشيوخ ورضاهم ليسهل
تنفيذها بالرغبة، ولا يثقل عليهم إلزامهم بها بالقوة، فتكون قليلة الفائدة، وقد لا يلتزم بها
المشايخ، وليتعود أهل الأزهر على البحث والمناقشة في الأمور المهمة، والتعاون على ما ينفع
الأمة، فاقترح أن تؤلف لجنة من كبار الشيوخ للبحث فيها، وإقرار ما يروونه نافعا.

وتم تأليف لجنة من ثلاثين عالما وجعل الشيخ سليم البشري رئيسا لها، ثم انتخب منها لجنة
للبحث في كل فرع من العلوم، واختيار الكتب التي يتم تدريسها، وإبداء رأيها للجنة الكبرى،

(1) عبد المتعال الصعيدي- تاريخ الإصلاح في الأزهر- القاهرة 1943م- ص58.

التي أقرت ما عرض عليها بعد تعديل طفيف⁽¹⁾.

وعلى سبيل المثال تضمن القرار بأن الكتب التي تقرأ في السنوات الأربع الأولى الممنوع فيها الحواشي والتقارير تكون في علم النحو من الأجرومية إلى ابن عقيل، وفي فقه الحنفية من مراقبي الفلاح إلى العيني، وفي فقه المالكية من ابن تركي إلى الشرح الصغير، وفي فقه الشافعية من ابن قاسم إلى التحرير ومنع تدريس شرح الكفراوي على الأجرومية الذي كان شائعاً بين علماء الأزهر لتقله على الطلبة المبتدئين، وألزم الأساتذة أن يبدأوا دروس الفقه في كل سنة من السنين الأربع الأولى برسالة في علم التوحيد قاصرة على سرد العقائد ومجرده من البراهين الكلامية، وأن يحتتموا دروس الفقه في كل سنة منها برسالة صغيرة في علم الأخلاق حتى يشب الطالب متحلياً بالآداب الشرعية⁽²⁾.

وبعد السنوات الأربع الأولى فللأستاذ والطالب الخيار في قراءة الحواشي أو عدمها، وأما التقارير فلا يجوز قراءتها إلا بقرار من مجلس إدارة الأزهر.

ورابع الإصلاحات يرمي إلى تقسيم العلوم التي تدرس بالأزهر إلى علوم مقاصد وعلوم وسائل،

(1) رشيد رضا- تاريخ الأستاذ الإمام- ج1- ص28، د. كمال الدين عبد الغني المرسي - الإمام محمد عبده- المكتب الجامعي - الحديث بالإسكندرية- ص 74.

(2) تاريخ الأستاذ الإمام- ج1- ص429.

فأطيلت مدرسة الدراسة في علوم المقاصد كالتوحيد والتفسير والحديث والفقہ. أما علوم الوسائل كالمنطق والنحو والبلاغة وضم إليها الحساب والجبر، وهذه العلوم بقسميها هي التي يلزم طلاب شهادة العالمية بأداء امتحان فيها.

وحرص الإمام في هذا الباب من الإصلاحات الخاصة بالعلوم إلى إضافة مادة هامة تعتبر تطوراً علمياً آنذاك، وهو تطبيق التمارين العملية بجانب العلم على المواد التي تحتاج إلى ذلك مثل علوم البلاغة والنحو وغيرهم مما يعد تنشيطاً لأذهان الطلاب، وعدم حفظهم المعلومات دون فهم أو وعي لمعانيها⁽¹⁾.

والإصلاح الخامس وهو الذي يعد طفرة كبيرة في تطور التعليم بالأزهر وهو إدخال عدد من العلوم لم تكن تدرس في الجامع الأزهر وعلى رأسها التاريخ الذي رأى جميع أعضاء مجلس الإدارة وليس الإمام وحده وجوب قراءة التاريخ، وأن يكون المقصود منه بيان الحوادث وتعليلها، لا مجرد سرد القصص والحكايات، كما أضيف علم تقويم البلدان (الجغرافيا) والرياضيات والفلسفة والتاريخ الطبيعي، وغيرهم من العلوم التي أهمل تدريسها فترة طويلة بالأزهر⁽²⁾.

ولعل ما يهمنا هنا هو عودة دراسة التاريخ وما يتصل به من دراسة تقويم البلدان ومقدمة ابن

(1) راجع المادة 19 من قانون مجلس إدارة الأزهر.

(2) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصري ص 184.

خلدون في فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع، وكان التاريخ قد أهمل تدريسه منذ نهاية عصر المماليك تقريبًا، حتى أحن هذا الأمر مؤرخًا كبيرًا مثل الجبرتي (١١٦٧ - 1240هـ) الذي عاصر الحملة الفرنسية ومحمد علي، فقال في هذا الأمر: «ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الإنساني تعني بتدوينه سلفًا عن سلف، وخلفًا من بعد خلف، إلى أن نبذه أهل عصرنا، وأغفلوه وتركوه وأهملوه وعدوه من شغل البطالين، وقالوا أساطير الأولين، ولعمري إنهم لمعدورون، وبالأمم مشغولون، ولا يرضون لأقلامهم المتعبة في مثل هذه المنقبة، فإن الزمان قد انعكست أحواله وتقلصت ظلاله، وانخرمت قواعده في الحساب فلا تضبط وقائعه في دفتر ولا كتاب، وإشغال الوقت في غير فائدة ضياع، وما مضى وفات ليس له استرجاع، إلا أن يكون مثل الحقيير (يقصد الجبرتي نفسه تواضعًا منه) منزويًا في زوايا الخمول والإهمال، منجمًا عما شغلوا به من الأشغال، فيشغل نفسه في أوقات من خلواته، ويسلي وحدته بعد سيئات الدهر وحسناته».

ويتحدث بعد ذلك عن فضل علم التاريخ فيقول: «ولما كان علم التاريخ علمًا شريفًا فيه العظة والاعتبار، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار، وقد قص الله تعالى أخبار الأمم السالفة في أم الكتاب فقال تعالى: (لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) وجاء من أحاديث سيد المرسلين كثير من أخبار الأمم الماضية كحديثه عن بني إسرائيل

وما غيره من التوراة والإنجيل، وغير ذلك من أخبار العجم والعرب مما يفضي بتأمله إلى العجب وقد قال الشافعي رضي الله عنه: من علم التاريخ زاد عقله»⁽¹⁾.

وهذا الإهمال الذي يرويه الجبرتي أتى بعد عصر ازدهار لعلم التاريخ في العصر المملوكي، ويكفي دروس ابن خلدون في الأزهر وتلاميذه الذين أصبحوا شيوخًا للمؤرخين بعد ذلك مثل المقرئزي وابن تغري بردي والعسقلاني⁽²⁾.

ولعل هذا ما دعا الإمام محمد عبده إلى الاهتمام بإعادة الدراسات التاريخية إلى الأزهر، ويدل على ذلك أنه حاول بعد عودته من المنفى إلى مصر سنة ١٣٠٦هـ/ 1888م أن يقنع الشيخ الأنباي شيخ الجامع الأزهر بفائدة تدريس مقدمة ابن خلدون في الأزهر، ووصف له فوائدها وأهمية دراستها، فأجابه بأن العادة لم تجر بذلك، فانتقل به الإمام في شجون الحديث إلى ذكر الشيوخ، ثم سأله: منذ كم سنة مات الشيخ الأشموني والشيخ الصبان؟ فقال: منذ عهد غير بعيد. فقال الإمام محمد عبده: إنهما حديثًا عهد بوفاة، وهذه كتبهما تقرأ بعد ولم تجر العادة بذلك، فسكت الشيخ الأنباي، وانتقل بالحديث إلى موضوع آخر خشية أن يجره ذلك إلى القول بجواز

(1) تاريخ الجبرتي - ج 1 - ص 4-5.

(2) د. علي عبد الواحد وافي - ابن خلدون والأزهر - صفحات متفرقة من البحث الذي قدمه إلى ندوة مجمع البحوث الإسلامية ١٤٠٣هـ/ 1983م.

دراسة المقدمة في الأزهر⁽¹⁾.

كما قام الإمام محمد عبده بتأليف وترجمة بعض الكتب التاريخية، ودون بعض الأحداث التاريخية التي عاصرها، وخاصة أحداث الثورة العربية والاحتلال البريطاني لمصر⁽²⁾.

ورغم أن قانون الإصلاح في الأزهر سنة 1314هـ لم يلزم الطلاب بالامتحان في التاريخ، ولكنه أشار إلى أنه يفضل من يعرفها على غيره في الوظائف والمرتبات، ولكنه وضع بذرة الاهتمام بالدراسات التاريخية في الأزهر، وفتح الباب أمام تلاميذه الذين تولوا مشيخة الأزهر بعد ذلك لجعل الدراسات التاريخية أساسية في التعليم بالأزهر، بل وأصبحت تخصصًا مستقلًا يحصل دارسوه على شهادة العالمية (الدكتوراه) في عصر الشيخ محمد مصطفى المراغي - كما سنذكر فيما بعد-.

أما الإصلاح السادس ويعتبر هامًا وضروريًا لأي تطور في التعليم، وربما كان أول ما شغل فكر الإمام وباله، وهو إصلاح أحوال العلماء المادية ليتفرغ العالم لعلمه، ولا يشغل باله بمنحة من هنا أو مكافأة من هناك.

(1) د. علي عبد الواحد وافي - ابن خلدون والأزهر - ص 15.

(2) بلفت - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر - مكتبة الآداب 2008م - ص 354 - 404.

وكان وضع العلماء المالي قبل ذلك سيئاً، والمرتبات ليس لها ضابط، وتوضع حسب الأهواء، وعلى رأسها هوى شيخ الأزهر، وكانت تنقسم إلى قسمين: سنوية وشهرية، فكان البعض ينال القليل الذي لا يكفيه، والبعض الآخر كان نصيبه الحرمان، وليس له مرتب أصلاً، ورضى بالخبز الذي يصرف له، ويروي الشيخ عبد الكريم سلمان أنه كان يعرف واحداً من هؤلاء العلماء عرض عليه لفقره، وعلمه بحاله بعض الشيء من ماله كل شهر فأبى ذلك، وطلب منه أن يرجو شيخ الأزهر حينذاك في أن يعطيه شيئاً ولو من مرتبات صدقات الأوقاف، ففعل الشيخ عبد الكريم، ورضى العالم بما توسط به له عند شيخ الأزهر وهو نزر قليل⁽¹⁾.

وإذا توفي أحد العلماء الحاصلين على راتب ترى بيت شيخ الأزهر خاصاً بالمراجعين والشاكين البائسين للحصول على جزء من هذا الراتب، وربما انتهى الأمر بعد الرجاء والتزلف والشكوى بتقسيمه وضمه إلى مرتبات المحظوظين، وحرمان الخالين منها بالمرة، فيعودون إلى منازلهم ينتظرون موت عالم آخر لعله يناهم من مرتبه شيء يسير⁽²⁾.

هكذا كان حال الأزهر عندما تولى الإمام إصلاح أحواله، فبدأ خطة الإصلاح بطلب من نظارة (وزارة) المالية بتخصيص مبلغ من المال لعلماء الأزهر، وتم الاستجابة له بتخصيص مبلغ

(1) تاريخ الأستاذ الإمام - ج1 - ص 434.

(2) د. مصطفى رمضان - ص 31.

ألفي جنيه للعلماء في ميزانية 1895م، ولكن بشرط أن لا تصرف هذه المعونة إلا بعد أن يوضع
لصرفها نظام محدد، فاهتم الإمام ومجلس إدارة الأزهر بوضع قانون المرتبات لعلماء الأزهر قبلته
المالية، وصدر به قرار الخديوي سنة 1313هـ/1895م.

وتقرر في هذا القانون وضع مرتبات لعلماء الأزهر لا تنقص في العام عن اثني عشر جنيهاً،
ولا تزيد عن ثلاثين حسب درجة العالم وعلمه، ووضع ضوابط لكل درجة، وحدد ضوابط للترقي
لا يتعداها أحد⁽¹⁾.

وتحسنت بلك أحوال العلماء، وجعلهم في مأمن من استبداد أي مسئول مهما كان وضعه
بالأمر والصراف لمن يشاء، كما حدد ضوابط لصراف مرتب من يموت من العلماء لأولاده
لاشتغالهم بالعلم خلفاً لأبائهم، وتشجيعهم على ذلك بمراقبة من مجلس إدارة الأزهر⁽²⁾.

وجاء الإصلاح السابع في تطوير التعليم بالأزهر ليحدد العلاقة بين العالم وطلابه، حيث
لاحظ الإمام وأعضاء مجلس إدارة الأزهر أن في الأزهر عادة مستحكمة، وهي إهمال الأستاذ

(1) سجلات وثائق الأزهر بدار الوثائق القومية- سجل رقم (١٣) سنة 1910م.

(2) يذكر الشيخ محمد رشيد رضا أن أحد العلماء لما رأى مرتبه قد زاد قال له: أنا غير مصدق بأني أخذت شيئاً، وكيف أصدق
وأنا لم أكلم أحداً ولم أرح كبيراً، إن هذا لمن المحال، ولم يصدق هذا العالم إلا بعد أن قبض الزيادة بيده آخر الشهر، وتكرر
صرفها بتكرار الشهر، وهناك عرف أن الحق أصبح يصل إلى صاحبه بدون ذلك الطريق المعروف. تاريخ الأستاذ الإمام-
ج1- ص436.

للطالب في آدابه، وفي مواظبته على الحضور في الدروس، وإهمال الطالب لأنه لم يتعود من مشايخه المراقبة عليه، فأهمل في احترامه لهم، وتباطأ في أعماله، ولم يبال بحقوق إخوانه الطلبة، ففسدت أخلاق الطلاب، وضاعت آدابهم الدينية، وساءت العشرة بينهم.

وقد اهتم الإمام ومجلس إدارة الأزهر بوضع دواء لتلك الأدواء فاصدر قرارًا في شعبان سنة ١٣١٤هـ بين فيه ما على الطالب من الحقوق وما على الأستاذ من الواجبات، فحتم على الطالب أن لا يتلقى أقل من ثلاثة دروس في اليوم، وأن لا يشتغل أثناء الدرس بغيره، ولا يكلم فيه غير أستاذه، وأن لا يسأل الطالب أستاذه في الدرس أكثر من ثلاث مرات في الموضوع الواحد، فإن بقيت لديه شبهة كلمه فيها بعد الفراغ من الدرس، وأن تكون سيرته الشخصية ملائمة لشرف العلم والدين، وأن يحترم أستاذه في الدرس فلا يرفع صوته عليه، ولا يجلس بين يديه بهيئة تنافي الآداب، وأن يعامل زملاءه في الدرس بالحسنى.

وحتم القرار على الأستاذ أن يكون القدوة الحسنة للطلبة في حسن الأخلاق والسيره الشخصية، وأن يتعهد الطلبة الذين يحضرون درسه بنفسه، وأن يجتنب سب الطلاب أو ضربهم، وإنما وضع قواعد محددة لعقابهم في حال مخالفتهم.

واهتم القرار بأن يوجه الأستاذ ذهن الطالب إلى تعقل المسائل وفهم المعاني من أقرب الوجوه،

وأن يحضر الأستاذ درسه قبل إلقائه فيراجع ما يحتاج لمراجعته من الكتب، ويسمح للطلاب بإبداء آرائهم، ويقبلها إن كان صوابًا، ولا يخلط مسائل علم بمسائل علم آخر إلا مسألة جاءت عرضًا ويتوقف عليها فهم الموضوع، وجعل مدة الدرس لا تنقص عن ساعة ولا تزيد عن ساعتين⁽¹⁾.

ولو أعدنا قراءة هذه القرارات مرة أخرى لوجدنا الإمام قد سبق عصره في تطوير أسلوب التعليم ونظمه، وهو ما يطابق أحدث النظم المعمول بها حاليًا، حيث حرص الإمام على إتباع أسلوب المناقشة بين العالم والطالب وليس التلقين، وعلم أن لذهن الطالب طاقة لا يتعدها في فهم الدروس، وعمل على إبراز شخصيته العلمية منذ صغره بتشجيعه على إبداء رأيه أمام أستاذه، وقد التزم الأستاذ الإمام بهذه التعاليم في دروسه، وطبقها على نفسه وعلى طلابه قبل أن يلزم بها غيره، ولذلك كانت حلقاته غاصة بالطلاب الذين ينهلون من علمه، ويسعدون بطريقته الجديدة في التعليم، وإن كان كثيرون من العلماء لم يلتزموا بذلك بل وحاربوه كما سنوضح فيما بعد.

وبالإضافة إلى الإصلاحات السابقة كانت هناك بعض الإصلاحات الأخرى التي توفر الجو

(1) محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام - ج1 - ص457.

المناسب والمناخ الملائم لطلاب العلم كي لا يكون هناك شيء يشغلهم عن طلب العلم أهمها:
إصلاح نظام الأروقة وتقرر أن يكون شيخ الرواق الذي يقيم فيه الطلاب من أهل الرواق ومن
علماء الأزهر لأنه أكثر الناس دراية بأحواله، ويناظر به تقييد أسماء الطلبة، وملاحظتهم في سفرهم
ورجوعهم، وأثناء دراستهم، والتزامهم بأداب العلم وأخلاقه.

كما اهتم الإمام ومجلس إدارة الأزهر بالأوضاع الصحية، وتم تعيين طبيب بالأزهر يشرف
على الشؤون الصحية، ويكشف على المرضى من العلماء والطلاب، وتم إصلاح كثير من
الأوضاع التي تكون مبعث الأوبئة أو تساعد عليها، مثل استبدال أحواض الوضوء بالأنايب
المعروفة بالحنفيات⁽¹⁾. وتم بناء مستشفى لطلبة العلم الفقراء، يقيمون فيه وقت العلاج، وتم
استبدال مصابيح الزيت بمصابيح الغاز ذات الضوء الأبيض، وتحسنت أوضاع الطلاب والعلماء
الصحية⁽²⁾.

ورأى الإمام ومجلس إدارة الأزهر معرفة مدى نجاح إصلاحاتهم بعد بدايتها بعدة سنوات،
فعملوا موازنة بين الطلاب الذين جمعوا بين العلوم الحديثة والعلوم القديمة، والطلاب الذين اقتصروا

(1) د. مصطفى رمضان - تاريخ الإصلاح، ص37، وقد اعترض بعض الطلاب على هذا التغيير واعتبروه من سيئات الإصلاح
لأنه ذهب ببركة الأزهر، وهذا يدل على مدى جمود التفكير عند الطلاب آنذاك.

(2) عبد الحلیم الجندي- الإمام محمد عبده-(ص77) (دار المعارف)، عبد الكريم سلمان - أعمال مجلس إدارة الأزهر -
ص70 وما بعدها (مطبعة المنار).

على العلوم القديمة، فقرر الإمام أنه لا يقبل طلب امتحان المكافآت في علم من العلوم الحديثة وحده بل لابد أن يطلب الامتحان في ثلاثة علوم من العلوم القديمة معه على الأقل، وأن من يطلب الامتحان في العلوم القديمة وحدها يقبل منه، فلما امتحن الفريقان ظهر أن الناجحين في العلوم القديمة من الذين جمعوا بينها وبين العلوم الحديثة أكثر من الناجحين ممن لم يشتغل إلا بالعلوم القديمة، ولا يؤدي إلى ضعفهم فيها كما يزعم أعداء الإصلاح بالأزهر⁽¹⁾.

إلا أن هذه الإصلاحات لم يستطع الإمام أن ينفذها كاملة لمقاومة الشيوخ لكثير منها، وخاصة الشيخ سليم البشري الذي تولى المشيخة سنة ١٣١٧هـ / 1899م، وكان محافظاً مناوئاً لكل فكر جديد، فعطل أعمال مجلس إدارة الأزهر، وتراجع عن بعض الإصلاحات، كما تألف في الأزهر حزب لمعارضة الإصلاح وشرع في تقديم عرائض للخديوي ينتقد فيها أعمال مجلس إدارة الأزهر، وصدرت جريدة يومية اسمها (الظاهر) للطعن على الإمام بتأييد من الخديوي الذي اختلف مع الإمام عندما رفض مطامعه في أراضي الأوقاف، فاضطر الإمام للاستقالة من مجلس إدارة الأزهر (1323هـ)، ومعه عضوان آخران من مؤيدي الإصلاح هما الشيخ عبد الكريم

(1) عبد المتعال الصعيدي - ص66 - عبد الحلیم الجندي - الإمام محمد عبده - ص77.

سلمان، والشيخ أحمد الحنبلي⁽¹⁾.

ولكن رغم ما عاناه الإمام من عنت الشيوخ الجامدين، وما حيك حول مساعيه من دسائس الخديوي وحزبه⁽²⁾، فإن البذر الطيب الذي يزرعه لا بد أن يحمل ثمراً طيباً، فقد شوهدت في طلبة الأزهر إن ذاك حماسة شديدة، ودبت فيهم روح فتية، وشاعت عندهم رغبة في التوسع في التحصيل واستيعاب العلوم الجديدة، بعد أن بث فيهم الإمام من الآراء الحرة والأفكار المستنيرة الكثير، وبث فيهم عزمه وهمته ورغبة في رفع شأن الأزهر (1323هـ)⁽³⁾.

ولم يكن للإمام أو لغيره من المصلحين في مثل هذه الظروف أن يفعل أكثر من ذلك، وكفاه أنه ترك تلاميذ له حملوا الرسالة من بعده وحرصوا على تطوير الأزهر وإصلاحه، حتى صار إلى ما صار عليه الآن حيث تدرس فيه كل العلوم الدينية والحديثة، ويحضر إليه طلاب العلم من كافة البلاد الإسلامية للتزود بالعلم والمعرفة ويعودوا إلى بلادهم دعاة ومرشدين.

(1) د. صلاح أحمد هريدي علي - دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر - ج ٢ - الطبعة الأولى - الناشر - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - 2006م - ج 2 - ص ٤١٦، ٤١٧، د. مصطفى رمضان - تاريخ الإصلاح في الأزهر - ص 41.

(2) د. كمال الدين عبد الغني مرسي - الإمام محمد عبده - ص 75، جريدة المقطم عدد 18 مارس 1904م وفيه رد الإمام محمد عبده على حديث شيخ الأزهر الشيخ عبد الرحمن الشربيني في جريدة المؤيد في 14 مارس 1904م هاجم فيه الدعوة إلى إصلاح الأزهر، ووصفها بأنها ترمي إلى أن يحول هذا المسجد العظيم إلى مدرسة فلسفة وآداب تحارب الدين وتطفئ نوره.

(3) د. رأفت الشيخ - دراسات في تاريخ العرب الحديث وجهاد الأندلسين - دار الثقافة للنشر - القاهرة - 1992م - ص 398.

ويكفي أن استقالة الإمام من الأزهر لم يكن لها صدى في مصر فقط وإنما كان لها صدى وتأثير في العديد من البلاد الإسلامية مثل السودان وسورية وبلاد المغرب، وبل والهند أيضاً، ووصلت إلى جريدة المنار وصاحبها الشيخ رشيد رضا الكثير من الرسائل شاكية وباكية على استقالة الإمام، ومنها رسالة لأحد علماء فاس بالمغرب قال فيها: «قد ساءنا وأيم الله ما بلغنا من استقالة حضرة جناب الأستاذ الإمام، وعالم علماء الإسلام، فريد هذا العصر، وغرة جبين الدهر، ذروة جهابذة الآفاق، ونجبة كبراء المصلحين بالاتفاق، مولانا وسيدنا الشيخ محمد عبده - أدام الله بقاءه مرشداً للعالمين - من عضوية إدارة مجلس إدارة الأزهر الذي كان - متعناً الله بوجوده - مجتهداً في إصلاحه، ... إلخ».

كما وصل إلى جريدة المنار رسالة من زعيم مسلمي الهند، وعميد نهضتهم الإسلامية، عميد الكلية الإسلامية في عليكرة العلامة محسن الملك ومما جاء فيها: «وقد أدهشنا خبر هائل وصل إلينا من الجامع الأزهر، وأوحشنا وأقلق جل أصحابنا والأمة، وأراق الدماء في الجفون والمقل، وكادت القلوب لها أن تنهبل، وقد انصدعت له الصدور، وتصدعت لها المهيج في شلوكل مصدر، وذلك ما شاع عن هذا الفيلسوف السرسور والجلال الوقور، والنبراس في ظلمات الديجور، عن رفضه ما كان إليه من نظارة الجامع المذكور، أسفاً على ما تجرب من جفاء أهل عصره، لاسيما علماء مصره... لما كان أيده الله تعالى يريد من إشاعة العلوم الحديثة، وإذاعة

المعارف والحكم الجديدة، زيادة ما يجري فيه من دروس العلوم الشرعية والمسائل الفرعية ...

إلخ»⁽¹⁾.

وعندما وصلت جريدة المؤيد إلى الهند، وأوا فيها خبر الانقلاب على الإصلاح وخطبة

الخدوي ضد الإصلاح⁽²⁾، كتب كثير من العلماء في الهند مقالات شديدة في الإنكار على

الخدوي، نشر بعضها في جريدة الرياض التي كانت تصدر في عليكرة بالهند باللغتين العربية

والأوردية.

وإن دل هذا على شيء فيدل على مكانة الأزهر السامية في البلاد الإسلامية، ومتابعتها لما

يجري فيه، واعتبار أي إصلاح وتطوير في الأزهر تعم فوائده على المسلمين جميعاً لأنه أكبر كلية

إسلامية في العالم حينذاك، فكان أجدر به أن يخرج منه رجال يفتخر العالم الإسلامي بهم

وبعلومهم، ويستفيد المسلمون من أدوار معارفهم، وترتفع بهم المكانة العلمية للعالم الإسلامي، كما

(1) رشيد رضا- تاريخ الأستاذ الإمام - ج1، ص518.

(2) ألقى الخدوي هذه الخطبة في حفلة الإنعام بالخلعة على شيخ الأزهر الجدير- عبد الرحمن الشربيني الذي كان معارضا للإصلاح وذلك في 17 المحرم سنة 1323هـ ومما جاء فيها: «إن الجامع الأزهر قد أسس وشيد على أن يكون مدرسة دينية إسلامية تنشر علوم الدين الخفي في جميع الأقطار الإسلامية يأتيه المسلمون من كل جهة ليأخذوا أمور دينهم، وليكونوا علماء بالشرعية الغراء، ولينفعوا قومهم، ويرشدوهم إلى الدين الصحيح متى رجعوا إليهم.

وأول شيء أطلبه أنا وحكومتي أن يكون الهدوء سائداً في الأزهر الشريف والشغب بعيداً عنه، فلا يشتغل علماءه وطلبته إلا بتلقي العلوم الدينية النافعة البعيدة عن زيف العقائد، وشغب الأفكار لأنه هو مدرسة دينية قبل كل شيء وللوهلة الأولى من خلال قراءة هذه الخطبة نجد أنها كانت ضوء أخضر من الخدوي لمحاربة الإصلاح وأنصاره في الأزهر، ومساندته لشيخ الأزهر الجديد في ذلك، وكان من أنصار القديم، والقضاء على كل إصلاح.

يدل على أن آراء الإمام انتشرت في العديد من البلاد العربية والإسلامية، وتركت بصمة قوية في

الفكر العربي الإسلامي^(١).

وكان لهذا التراجع في الإصلاح والتطوير أثره في نفس الإمام محمد عبده، فلم تمر عدة شهور

على استقالته من إدارة الأزهر حتى مرض مرضاً شديداً أدى إلى وفاته في الثامن من جمادى

الأولى سنة ١٣٢٣هـ / ١١ يوليو 1905م بالإسكندرية عن عمر يناهز ستة وخمسين عامًا، وراثه

كبار عصره حتى اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر آنذاك الذي قال عنه: إن هذا

الرجل لا ذنب له إلا أنه أنور أهل بلاده، وعندما سئل عن الشيخ هل كان متساهلاً في

الإسلام؟، فقال بل هو متعصب له ولكن بالعقل^(٢). كما شهد له الكثير من علماء المسلمين في

كل مكان^(٣).

وقد رأى بعض تلاميذه وعلى رأسهم الزعيم المصري الكبير سعد باشا زغلول، وقاسم أمين،

والشيخ عبد الكريم سلمان، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش، وغيرهم إنشاء كلية تحمل اسمه، يكون

التعليم فيها على رأي الإمام وكما كان يرى لتطوير التعليم، إلا أن سلطات الاحتلال اعترضت

(١) الشيخ محمد عبده - الإسلام دين العلم والمدنية - انظر المقدمة ص ٨ بقلم د. عاطف العراقي.

(٢) جريدة المنار - المجلد الثامن - عدد 16 جمادى الأولى سنة ١٣٢٣هـ.

(٣) وردت كثير من الشهادات في تاريخ الأستاذ الإمام ج1 - ص ١٠٥٤ - وما بعدها.

عليها، كما انشغل بعض الزعماء بعد ذلك بإنشاء الجامعة المصرية.

لكن جهود الإمام وثمرات إصلاحه في الأزهر لا تتوقف على مجرد إنشاء مدرسة أو كلية باسمه لأنه - كما ذكرنا - ترك تلاميذ له في الأزهر حملوا فكره وعلمه، و أتاحت لهم الظروف لتولي مشيخة الأزهر، وهو ما مكنهم من تنفيذ معظم هذه الإصلاحات لأنهم أصبحوا أصحاب القرار في ذلك.

ولعل أكثر من حمل رسالة الإمام من تلاميذه في الأزهر ثلاثة مشايخ كلهم تولوا مشيخة الأزهر، وهم الشيخ الأحمدى الطواهرى، والشيخ محمد مصطفى المراغى، والشيخ مصطفى عبد الرزاق، وكل واحد منهم كانت له بصمات واضحة في إصلاح الأزهر، بل واستلهموا من فكر الإمام ورؤيته أفكاراً جديداً، لعل أهمها: هو ما قام به الشيخ الأحمدى الطواهرى باستحضار بعوث من العديد من البلاد مثل الصين والحبشة والكونغو وغيرهم لتلقى تعاليم الإسلام في الأزهر، ويصبح أعضاؤها بعد عودتهم دعاة للإسلام في بلادهم، وأدخل في الأزهر دراسة اللغات الأجنبية وغير ذلك من الإصلاحات التي وضع بذورها وبدايتها الإمام الشيخ محمد عبده⁽¹⁾.

(1) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصرى - ص 212.

ثالثاً: جهود تلاميذ الإمام في مواصلة الإصلاح والتطوير:

الإمام محمد مصطفى المراغي:

نشأ في المراغة من أعمال جرجا بصعيد مصر، وبعد حفظه للقرآن ظهرت نجابته فأرسله أبوه إلى الأزهر ليكمل تعليمه فيه، وبه تلقى العلوم على كبار مشايخ الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده الذي تأثر بأسلوبه ومنهجه ودعوته الإصلاحية، ومواقفه الوطنية، ودراساته العلمية سائراً على نهجه في التجديد والإصلاح.

وبعد حصوله على شهادة العالمية في الأزهر سنة ١٣٢٢هـ/ 1904م رشحه الإمام محمد عبده ليكون قاضياً شرعياً في السودان بعد أن اشتغل بالتدريس عدة أشهر، نجح خلالها في جذب كثير من طلاب الأزهر إلى حلقة الدراسات بالجامع الأزهر.

ولم ينقطع الاتصال العلمي بينه وبين شيخه محمد عبده وهو في السودان، حتى عاد إلى مصر بعد ثلاث سنوات، واشتغل بالتدريس في الأزهر مرة أخرى، وحاول قدر استطاعته التقريب بين المذاهب الطائفية، كما حاول التقريب بين المذاهب الفقهية في الأزهر^(١).

وفي مايو 1928م تولى مشيخة الأزهر وهو في الثامنة والأربعين من عمره، فأقبل بعزيمة قوية

(١) د. محمد عادل عبد العزيز - صفحات من تاريخ الأزهر - الطبعة الأولى سنة 2007م - ص 176.

على النهوض بالأزهر ليتبوأ مكانته في النهضة الإسلامية، ولذلك أنشأ جماعة كبار العلماء، واشترط أن يكون العضو فيها من العلماء الذين أسهموا في الثقافة الإسلامية وأن يقدم رسالة علمية تتسم بالجددة والابتكار، وأصبحت أكبر هيئة دينية في العالم الإسلامي.

واستمر الشيخ المراغي يناضل في سبيل إصلاح الأزهر، وتحديد أهدافه بين تيارات متضاربة حينذاك، ومضى في طريقه يقتحم العقبات، ويجوز الشدائد في سبيل الهدف الأسمى الذي يصبو إليه، وتعرض لخصومات عنيفة - مثلما حدث مع شيخه محمد عبده - من بعض العلماء التقليديين وبعض أصحاب السلطان، ولكن هذا لم يضعف عزيمته أو يوهن قوته، وفي خضم هذه الظروف كتب بعض المؤلفات أهمها تفسير جزء تبارك وبحث في وجوب ترجمة القرآن الكريم - رسالة الرسالة الإنسانية- بحوث في التشريع الإسلامي وأسانيد قانون الزواج، وغيرهم وقد وضع الشيخ مذكرة بنفسه تشتمل على منهجه في إصلاح أحوال الأزهر وأهم ما فيها:

أشار الشيخ إلى أن العلماء في الفترة الأخيرة استكانوا إلى الراحة وتركوا الاجتهاد، وسلكوا طريق التقليد، واستعانوا بكتب ليس فيها روح العلم، فابتعدوا عن المجتمع، وجهلوا الحياة وطرق التفكير والبحث الحديثة، وجهلوا ما جد في الحياة من علم، وما طرأ فيها من مذاهب وآراء، فأعرض الناس عنهم، فلم يؤدوا الواجب الديني الذي خصصوا أنفسهم له، وأصبح الإسلام بلا

حملة وبلا دعاة بالمعنى الذي يتطلبه الدين⁽¹⁾.

وأشار الشيخ في مذكرته أيضاً إلى وجوب تدريس كل من القرآن الكريم والحديث الشريف دراسة جديدة، وأن يتعد في تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه، ويدرس الفقه دراسة خالية من التعصب لمذهب من المذاهب، ودراسة تاريخ الأديان ومعرفة التاريخ العام، وأوصى بوجوب وضع كتب قيمة في جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة، ورأى أن الأزهر كان مصدر إشعاع للعلوم الدينية والعربية في البلاد الإسلامية، وانتهى الشيخ إلى أنه لإصلاح التعليم في الأزهر يجب أن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: العام وله مراحل ثلاثة أولى وثانوي وعالي.

القسم الثاني: وهو الدراسات العليا وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

١- قسم الفقه وأصوله.

٢- قسم اللغة العربية.

3- قسم الدعوة والإرشاد.

(1) جريدة الأهرام المصرية يومي 5، 7 أغسطس سنة 1928م.

وألف الشيخ لجنة الإصلاح بالأزهر لوضع برنامج الإصلاح على أساس هذه المذكرة وطلب من الملك فؤاد الأول إطلاق يده في شئون الأزهر فرفض الملك واستقال الشيخ سنة 1929م، وظل بعيداً عن مشيخة الأزهر ست سنوات حتى عاد إليها سنة 1935م، واتجهت همته إلى وضع قانون جديد بالأزهر وهو ما عرف بالقانون ٢٦ لسنة 1936م ليكمل به الإصلاحات التي بدأها الشيخ الطواهري، وأهمها إنشاء لجنة للفتوى، وتعيين خريجي الأزهر في مدارس الحكومة، واستبدال الخبز الذي كان يصرف للطلاب بالنقود حفاظاً على كرامة الأزهر وطلابه^(١).

وكان للدراسات التاريخية اهتمام ووضع خاص في تفكير الشيخ المراغي فقد أنشأ قسم خاص بها في كلية أصول الدين، ويلتحق بها الحاصلون على أصول الدين والشريعة، ومدة الدراسة للحصول على شهادة العالمية (الدكتوراه حالياً) لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد عن خمس سنوات، واسمها العالمية من درجة أستاذ في التاريخ الإسلامي وما يلزمه من الدراسات^(٢).

وحاول الشيخ في فترته الثانية في مشيخة الأزهر إرضاء الاتجاهين في الأزهر سواء المتمسكين بالكتب القديمة والتراث، والمطالبين بالإصلاح إلا أن هذا الأمر كان يصعب التوفيق فيه، وخاصة بعد أن تدخلت الحكومة والملك والأحزاب في شئون الأزهر، وسعى كل طرف لجذب عدد من

(١) المراغي بأقلام الكتاب - جمع الشيخ أبو الوفا المراغي - القاهرة 1957م - ص 17.

(٢) د. مصطفى رمضان ص ١٠٠.

العلماء إليه، بل وتحريض الطلاب للثورة على الشيخ المراغي نفسه من جانب أعدائه، مما أدى إلى تعطيل الدراسة عدة مرات، ووضع الكثير من العقبات أمام برنامج الإصلاح، حتى توفي الشيخ سنة 1364هـ / 1945م.

2- الشيخ الأحمدي الطواهري:

نشأ في أسرة كريمة مشهورة بالتقوى والصلاح، وكان أبوه من خيرة علماء الأزهر وزميلًا للشيخ محمد عبده، وتأثر بأبيه وبالشيخ محمد عبده بعد أن أعجب بأسلوبه في الكتابة والبحث والتدريس، وصار مؤمنًا بأسلوبه في إصلاح الأزهر، واستقى آراؤه في الإصلاح والتطوير بعد ذلك من آراء الشيخ محمد عبده في التطوير والإصلاح.

وبعد أن نال شهادة العالمية من الأزهر عمل بالتدريس في القسم العالي بمعهد طنطا الأزهرى على الرغم من حداثة سنه، ثم عين شيخًا لمعهد طنطا وعمل على إصلاحه قدر جهده، ثم نقل شيخًا لمعهد أسيوط، وهناك شارك في العديد من المؤتمرات التي تدعو لإصلاح الأزهر، ثم عين شيخًا للأزهر في جمادى الأولى سنة 1348هـ / أكتوبر سنة 1929م بعد استقالة الشيخ المراغي⁽¹⁾.

(1) د. محمد عادل عبد العزيز - ص 178.

وكانت صلة الشيخ الظواهري بالملك فؤاد قوية، فاستفاد بهذه الصلة في تنفيذ مشاريعه

الإصلاحية بالأزهر، والتغلب على المعارضين للإصلاح هي الأزهر.

وقد ألف الشيخ في شبابه كتابه الهام الذي دعا فيه إلى إصلاح الأزهر بل وذكر الطرق

ووسائل الإصلاح والتطوير، وهو كتاب العلم والعلماء⁽¹⁾.

ومما جاء فيه قوله: إن أكثر علمائنا اليوم لا يدري كيف يدعو إلى دينه، بل ولا يخطر له ذلك

على بال... يندهش الإفرنج من سرعة انتشار الدين الإسلامي، ولكن على يد من هذا يكون؟

على يد التجار وآحاد الناس الذين يتجولون في الأقطار لا على يد ساداتنا وكبرائنا الأعلام،

فلهذا أرى وجوب إيجاد علم باسم: علم الدعوة الإسلامية تكون غايته إثبات صحة الدين

الإسلامي بإيراد الأدلة ودفع الشبه على حسب ما يوافق الناس اليوم، ليناسب مشاريعهم، ودرجة

معارفهم⁽²⁾.

وطالب الشيخ العلماء بتعلم اللغات الأجنبية لتبليغ الرسالة الإسلامية إلى الأمم التي لا تعرف

العربية، ورأى أنه لا بد من الاعتناء بالمؤلفات الحديثة والاستفادة منها وتأليف كتب جديدة

(1) الشيخ الظواهري - العلم والعلماء - طبع في مدينة طنطا سنة 1904م - ص104.

(2) الشيخ الظواهري - العلم والعلماء - ص155.

للتدريس في العلوم المختلفة⁽¹⁾.

وما أن تولى الشيخ الظواهري مشيخة الأزهر حتى انتقل من مرحلة الكلام إلى العمل الجاد مدعومًا بقوة من الملك فؤاد فألف لجنة تحت رئاسته لوضع قانون جديد لإصلاح الأزهر، وبعد عمل متواصل عدة شهور أنجزت اللجنة عملها، ووضعت القانون المعروف برقم 49 لسنة 1930م.

أهم ما جاء في القانون إنشاء ثلاث كليات في الأزهر لأول مرة. الأولى تسمى كلية اللغة العربية لدراسة علوم النحو والصرف والمنطق والبلاغة والتاريخ الإسلامي وفقه اللغة العربية وآدابها. والثانية كلية الشريعة لدراسة أصول الفقه وحكمة التشريع ومقارنة المذاهب وتاريخ التشريع. والثالثة كلية أصول الدين لدراسة التفسير والحديث وما يتصل بهما من توحيد وعقيدة⁽²⁾.

وتقرر تدريس اللغات الأجنبية بكليات الأزهر الثلاث، لأنها ضرورية لمن سيقوم بعد تخرجه بنشر الدعوة وإرشاد المسلمين في شتى بقاع العالم.

وتم إنشاء أقسام للتخصص الدقيق بعد الدراسة في هذه الكليات يعطي للمتخرج منها لقب

(1) المرجع السابق - ص 182، 2002.

(2) د. عبد المتعال الصعيدي - ص 123.

أستاذ، ويؤهله للتدريس في الكليات.

وكانت هذه خطوة كبيرة في مجال الإصلاح، ومهدت الطريق لإنشاء جامعة الأزهر الحديثة، وأفسحت أمامها المجال لتأخذ مكانها بين جامعات العالم المتطور. وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة نفوذ الأزهر في مؤسسات الدولة الرسمية فتم تعيين شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية عضوين في مجلس الشيوخ لبث الروح الدينية في المجلس، وهو ما أشار إليه الشيخ الظواهري حيث كان يطلب رفع الجلسة دائماً للصلاة عند حلول موعدها، وطالب بإنشاء مسجد فخم في ساحة البرلمان ليؤدي فيه الأعضاء الصلاة، وتم إنشاؤه فعلاً.

وحاول الشيخ الظواهري أن يكسب لمنصب شيخ الأزهر صفة عالمية كما للبابا في روما من أجل الدفاع عن الإسلام والمسلمين في العالم كله، فأعلن احتجاجه على قيام فرنسا بمحاولة إخراج البربر في بلاد المغرب من الإسلام، وإدخالهم في النصرانية، كما احتج على قيام الإيطاليين بتعذيب وإعدام الزعيم الليبي عمر المختار، وطلب من وزير خارجية مصر إبلاغ هذا الاحتجاج إلى سفير فرنسا وإيطاليا⁽¹⁾.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات التي قام بها الشيخ الظواهري إلا أنه اضطر إلى تقديم

(1) د. مصطفى محمد رمضان - تاريخ الإصلاح في الأزهر - ص 91.

استقالته سنة 1935م بسبب التطورات السياسية في البلاد حيث مرض الملك فؤاد واعتلت صحته، وازداد نفوذ الإنجليز والحكومة الموالية لهم، وكانوا غير راضين عن الشيخ لصلته القوية بالملك، فقاموا بتحريض بعض الطلاب الناقمين على الإصلاح في الأزهر للثورة على الشيخ والتهجم عليه، مما دعاه لتقديم استقالته، وعاد الشيخ المراغي مرة أخرى لمشيخة الأزهر⁽¹⁾.

٣- الإمام مصطفى عبد الرازق:

نشأ في أسرة عريقة في الجاه والعلم، وبعد حفظه للقرآن الكريم أرسله والده إلى الأزهر، وتأثر بأستاذه وشيخه محمد عبده، وبعد أن نال شهادة العالمية سنة 1908م عمل بالقضاء الشرعي عدة أشهر، ثم سافر إلى فرنسا لدراسة اللغة الفرنسية والفلسفة في جامعة السربون حسب وصية أستاذه وشيخه الذي كان يوصي تلاميذه وطلابه بالانفتاح على كافة الثقافات للاستفادة منها في تطوير الثقافة الإسلامية، والوقوف على مدى ما وصل إليه الفكر العالمي من تقدم ورقي في مجال دراسة المواد المتصلة بعلوم الأزهر، وفي مجال آخر هو المجال العملي والخاص بالعلوم العملية⁽²⁾.

وبعد عودة الشيخ من فرنسا عمل أستاذًا بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة حاليًا) حتى صدر

(1) جريدة الأهرام- عدد 28 إبريل سنة 1935م.

(2) مصطفى رمضان- ص 110.

قرار بتولييه مشيخة الأزهر بعد وفاة الشيخ المراغي في رمضان سنة 1364هـ أغسطس سنة 1945م، وقد اعترض كبار العلماء بالأزهر على هذا التعيين لأن من يعين في هذا المنصب يجب أن يكون عضوًا في جماعة كبار العلماء، وباشر التدريس بالأزهر، فأصدرت الحكومة قرارًا يقضي بأن التدريس بالجامعة المصرية مساويًا للتدريس الأزهر فأذعن معظم العلماء لذلك لأنها كانت رغبة الملك⁽¹⁾.

وباشر الشيخ مهام منصبه في وقت تغير فيه الجو العلمي في الأزهر إلى الأحسن واتضحت فيه آثار الإصلاح، وتعددت به التخصصات، وأدخلت دراسة العلوم الحديثة بطريقة موسعة في كلياته الثلاث⁽²⁾ كالفلسفة والمنطق والأخلاق والتاريخ، ودراسة اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية والفارسية، ولم يعد هناك غضاضة في الاستعانة بالأساتذة الناجمين في هذه العلوم من جامعة القاهرة للتدريس لطلاب الأزهر، ولم يكتف الأزهر بذلك بل انفتح على الثقافات الغربية والجامعات الأوروبية، فأرسل البعثات إلى جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا.

ولا شك أن هذا الانفتاح على ثقافة العالم الغربي سيجعل مبعوثي الأزهر يقفون على مدى ما

(1) علي عبد العظيم - ج 2 - ص 86.

(2) هي كلية اللغة العربية وأصول الدين والشريعة وصدر قرار بإنشاء هذه الكليات سنة 1930م / 1349هـ في عهد الشيخ الأحمد الظواهري - عبد المتعال الصعيدي - تاريخ الإصلاح في الأزهر - ص 123.

وصل إليه الفكر العالمي من تقدم ورقي في مجال دراسة المواد المتصلة بعلوم الأزهر، وسينتفعون
بمناهج البحث التي تقدمت تقدمًا ملحوظًا آنذاك في جامعات أوروبا⁽¹⁾.

وقد شهد الشيخ مصطفى عبد الرازق هذا التطور، وعمل على استمراره بعد أن بدأ الأزهر
يجني ثماره، وقال عن ذلك: «منذ أكثر من عشرين عامًا كنت سكرتيرًا لمجلس الأزهر الأعلى
والسكرتير العام للمعاهد الدينية، وكنت بحكم مناصبي متصلًا بمناهج التعليم في الأزهر، وما يقرر
تدريسه من الكتب، وأذكر أنه في ذلك العهد كان قرر تدريس كتاب تهذيب الأخلاق لابن
مسكويه في بعض السنين الدراسية، وسرني ذلك لأني كنت أحب أن تجد كتب الفلاسفة
الإسلاميين منفذًا إلى المعهد الإسلامي الأكبر، ولم يمض زمن طويل حتى علمت أن المدرسين
والطلاب شكوا من تدريس رسالة ابن مسكويه بحجة أنها تتضمن من الآراء والمذاهب ما يعتبر
فلسفة ينبغي أن يتنزه عنها الأزهر الشريف وحل محل كتاب «تهذيب الأخلاق» رسالة صنعها
بعض مدرسي الأزهر تتضمن آثارًا وحكمًا ومواعظ تحث على مكارم الأخلاق، وتنهاي عن
مساوئها، وحاولت جهدي أن أدافع عن ابن مسكويه وعن كتابه فلم يجد مسعاي شيئًا، وكادت
تثار حول سمعتي الدينية شبهات كان لها حينذاك خطرها، وقد اطلعت أخيرًا على كتاب للأستاذ
الفاضل الشيخ محمد يوسف موسى اسمه «تاريخ الأخلاق» والكتاب عرض طيب لتاريخ

(1) د. مصطفى رمضان - تاريخ الإصلاح في الأزهر - ص 112.

الأخلاق في الشرق القديم، وعند الإغريق في العصور المختلفة، وفي القرون الوسطى، وفي الفلسفة الحديثة، وفي الإسلام.

عادت بي الذاكرة حين راجعت فصول هذا الكتاب الذي يؤلفه مدرس الأخلاق بكلية أصول الدين إلى ما كان من حديث مسكويه فأدركت مبلغ ما حدث من التغيير في الجو العلمي للأزهر في أقل من ربع قرن من الزمن، ورجوت أن يكون ذلك آية من آيات الحرية الفكرية في البحث العلمي التي التمس المصلحون شيئاً منها للأزهر الشريف منذ زمان، ووجدوا في سبيل مسعاهم أذى كثيراً⁽¹⁾.

وكان الشيخ مصطفى عبد الرزاق وفيًا لشيخه ولمبادئه فقام بترجمة رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده إلى اللغة الفرنسية، كما كتب كتابًا عن حياته وإصلاحاته بالإضافة إلى مؤلفاته العديدة التي ساهم بها في الإصلاح العلمي بالأزهر.

وهكذا أثمرت شجرة الإصلاح التي زرعها الإمام محمد عبده بثلاث ثمرات قيمة واصلت برنامج الإصلاح، وحققت كثيرًا مما كان يصبوا إليه، وتطمح نفسه إليه، وهذا يدعونا دائمًا للسعي للإصلاح والتطوير في الأزهر وكافة المؤسسات العلمية لأن من لا يتقدم يتأخر، وعلينا

(1) محمد يوسف موسى - تاريخ الأخلاق - مقدمة الكتاب للشيخ مصطفى عبد الرزاق - د. مصطفى رمضان - تاريخ الإصلاح في الأزهر - ص 111.

مواكبة النهضة العلمية الحديثة لمسايرة الأمم الأخرى في تقدمها.

ونختم حديثنا بأن الإصلاح الذي كان ينشده الإمام وتلاميذه في الأزهر كان ينقسم إلى قسمين صوري ومعنوي، أما الصوري فهو وضع النظام الذي يقضي على الفوضى التي كانت سائدة، وتوسيع دائرة العلوم والمعارف، وترقيه اللغة العربية وعلوم الدين.

وأما المعنوي فهو إصلاح العقل بالاستقلال في الفهم والعلم وصحة المقصد فيه بما يفضي إلى ارتقاء الأمة في دينها ودنياها وإصلاح الأخلاق بالصدق والإخلاص وعزة النفس، وهو ما عمل الإمام على بثه في نفوس مريديه وتلاميذه في كل مكان.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

المراجع والمصادر

إبراهيم أحمد العدوي:

(١) الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مكتبة الشباب، القاهرة، 1988م-1989م.

إبراهيم صقر:

(٢) مشكلة الحرية عند الشيخ محمد عبده، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الدراسات العربية

والإسلامية، جامعة القاهرة 1999م.

أحمد أمين:

(٣) زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965م.

أحمد تيمور باشا:

(٤) أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1967م.

الأحمدي الظواهري:

(5) العلم والعلماء، طنطا، 1904م.

أنور حجازي:

(6) عمالقة ورواد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

بلفت (ستر. ألفريد سكاون):

(7) التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، راجعه ووافق على ما فيه الإمام محمد عبده، مكتبة

الآداب، القاهرة 1429هـ - 2008م.

الجبرتي:

(8) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مطبعة الأنوار المحمدية، بدون تاريخ.

جريدة الأهرام المصرية:

(9) بتاريخ 5 أغسطس، 7 أغسطس عام 1928م، وبتاريخ 28 أبريل 1935م.

جريدة المؤيد:

(١٠) العدد 14 مارس 1904م.

جريدة المقطم:

(١١) العدد 18 مارس 1904م.

جريدة المنار:

(١٢) العدد ١٦ جمادي الأولى ١٣٢٣هـ.

رأفت غنيمي الشيخ:

(١٣) تاريخ العرب الحديث وجهاد الأندلسيين، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة

1412هـ / 1992م.

رفاعة الطهطاوي:

(١٤) مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية، مطبعة الرغائب، القاهرة، 1912م.

سليمان رصد:

(١٥) كنز الجواهر في تاريخ الأزهر، القاهرة، ١٣٢٣هـ.

صلاح أحمد هريدي علي:

(١٦) دراسات في تاريخ مصر الحديث المعاصر (١٢٢٠ - 1300هـ / 1805 - 1882م)،

الجزء الثاني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/

2006م.

عباس العقاد:

(١٧) عبقرى الإصلاح والتعليم، دار النهضة، مصر - القاهرة 1987م.

عبد الحلیم الجندي:

(١٨) الإمام محمد عبده، دار المعارف، بدون تاريخ.

عبد العزيز الشناوي:

(١٩) الأزهر جامعًا وجامعة، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية 1983م.

عبد الكريم سلمان:

(20) أعمال مجلس إدارة الأزهر، مطبعة المنار، القاهرة، بدون تاريخ.

عبد الله بن سعد الرويشد:

(21) قادة الفكر الإسلامي: رابطة الأدب الحديث ١٣٩٤هـ.

عبد المتعال الصعيدي:

(٢٢) تاريخ الإصلاح في الأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى 1362هـ / 1943م.

عثمان أمين:

(٢٣) رائد الفكر المصري، الإمام محمد عبده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1955م.

علي عبد العظيم:

(24) مشيخة الأزهر، طبع مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، 1398هـ / 1978م.

علي عبد الواحد وافي:

(٢٥) ابن خلدون والأزهر، بحث مقدم إلى ندوة مجمع البحوث الإسلامية 1403هـ /

1983م.

قانون مجلس إدارة الأزهر:

(٢٦) مسجلات ووثائق الأزهر المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

كمال الدين عبد الغني المرسي:

(٢٧) الإمام محمد عبده وأثره في تجديد الفقه الفكري الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث

بالإسكندرية، 1422هـ / 2001م.

محمد رشيد رضا:

(٢٨) تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، الطبعة الثانية، دار الفضيلة، 2006م.

محمد ضياء الدين الرئيس:

(29) الشرق الأوسط في التاريخ الحديث، الطبعة الثانية، مكتبة الشباب، القاهرة، 1965م.

محمد عادل عبد العزيز:

(30) صفحات من تاريخ الأزهر، الطبعة الأولى 2007م.

محمد عبده:

(٣١) الأعمال الكاملة، تحقيق محمد عمارة، والجزء الثاني، دار الشرق، الطبعة الثانية، القاهرة،

1427هـ / 2006م.

(٣٢) الإسلام دين العلم والمدنية، تحقيق ودراسة، د. عاطف العراقي، دار مصر المحروسة،

2007م.

محمد يوسف موسى:

(٣٣) تاريخ الأخلاق، مقدمة الكتاب للشيخ مصطفى عبد الرازق، القاهرة 1945م.

مصطفى رمضان:

(34) تاريخ الإصلاح في الأزهر، دار الوفاء، القاهرة 1984م.

أبو الوفاء المراغي:

(٣٥) المراغي بأقلام الكتاب، المطبعة الأميرية، القاهرة 1957م.